أزمة كوفيد- 19:
فرصة إضافية لدعم القوة الناعمة للصين في أمريكا اللاتينية

عبد الناعيم سعيد

طالب باحث بصدد إعداد دكتوراه
حول العلاقات المغربية اللاتينية- المغرب

في ظل الأزمة الصحية الراهنة التي يشهدها العالم بسبب كوفيد- 19 أو فيروس كورونا المستجد, شدت أمريكا اللاتينية مرة أخرى أنظار الصين من أجل تعزيز مكانتها داخل هذه المنطقة كقوة اقتصادية دولية, مستغلة انهماك واشنطن في كبح أعداد ضحايا هذا الفيروس في الولايات المتحدة الأمريكية.

فبالموازاة مع الجهود المبذولة من أجل القضاء على كوفيد- 19, تعمل بيكين على بسط نفوذها داخل الساحة اللاتينية, كقوة اقتصادية وسياسية مؤثرة, وذلك عن طريق استعمالها لما أطلق عليه «دبلوماسية الأقنعة ».

وتحاول هذه الورقة تسليط الضوء على الدوافع التي كانت وراء مبادرة التعاون الدولي التي أطلقتها الصين نحو بلدان أمريكا اللاتينية, وإبراز العوامل التي تسمح لبكين بتعزيز سياستها الخارجية نحو تلك المنطقة من العالم, مع إشارة خاصة إلى الحضور الاقتصادي للصين في المنطقة.

أولا- دوافع مبادرة التعاون الدولي الصينية أو «دبلوماسية الأقنعة»

في ظل الانتشار الكبير لفيروس كوفيد- 19 داخل أمريكا اللاتينية خلال الأسابيع الأخيرة, تلقت العديد من بلدان المنطقة مساعدات إنسانية صينية تضم لوازم طبية مختلفة وكميات مهمة من الأقنعة الواقية وأجهزة الكشف السريع عن الفيروس ووفود طبية متخصصة.

مع ذروة تزايد عدد المصابين بالفيروس وحالات الوفاة داخل منطقة أمريكا اللاتينية خلال شهر أبريل الماضي، وصلت إلى الأرجنتين والمكسيك وفنزويلا وبوليفيا والإكوادور وبلدان أخرى من أمريكا الوسطى، طائرات تابعة للخطوط الجوية الصينية محملة بكميات كبيرة من المواد المذكورة.

وقد التحقت بهذه المبادرة الحكومية لبكين بعض الشركات الصينية العملاقة في مقدمتها مجموعة «علي بابا» للتجارة الإلكترونية, التي أعلنت هي الأخرى عن تبرعها بمليوني قناع واقي وأربعمائة ألف جهاز كشف عن الفيروس بالإضافة إلى مائة وأربعة جهاز للتنفس الاصطناعي[1].

يمكن تفسير هذه المبادرة الصينية نحو بلدان المنطقة بفرضيتين اثنتين, أولهما الجانب الإنساني, حيث تسعى الصين لرد الاعتبار على المستوى الدولي لما تسبب فيه كوفيد- 19 القاتل, وتكمن الفرضية الثانية في دوافع إستراتيجية, تبحث من وراءها الصين إلى تحقيق تقدم ملموس داخل الساحة اللاتينية سياسيا واقتصاديا.

على المستوى الإنساني قد تعتبر الحكومة الصينية نفسها مسؤولة عن ما يتجرعه العالم من جراء الفيروس, ذلك أن الصين كانت البؤرة الأولى التي انطلق منها الفيروس, قبل أن يجتاح بلدان العالم ويخلف مئات الآلاف من الوفيات وملايين الإصابات ويسبب توقفا كاملا لاقتصاد العالم مما ينذر بركود اقتصادي كبير سيتجاوز ذلك الذي شهده

[1] - Alibaba dona 2 millones de mascarillas y 400.000 kits de test a Latinoamérica, 22 مارس 2020, انظر الرابط التالي:
https://www.efe.com/efe/america/destacada/alibaba-dona-2-millones-de-mascarillas-y-400-000-kits-test-a-latinoamerica/20000065-4201678

العالم خلال الأزمة الاقتصادية لسنة 2008[2] .

وتسعى الصين من خلال هذه المبادرات الإنسانية لحفظ ماء الوجه أمام المنتظم الدولي، خصوصا أن بعض القوى الدولية، مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وجهت اتهامات لبكين لسوء تدبيرها للفيروس لحظة اكتشافه، في وقت تحدث فيه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن نظرية «المؤامرة» الصينية للقضاء على الاقتصاد الأمريكي[3] .

كل هذه المعطيات قد تحيلنا فعلا إلى الجزم بأن حملة التعاون الدولي التي أطلقتها الصين خلال الأسابيع الأخيرة لا تعتبر غاية في حد ذاتها، إنما هي وسيلة لرد الاعتبار أمام المنتظم الدولي، والتخفيف من الاتهامات التي تلقتها.

لكن هذا التفسير لا ينفي الفرضية الثانية، القائمة على رغبة الصين في تعزز مكانتها كقوة اقتصادية مؤثرة في منطقة أمريكا اللاتينية، ويظهر أن المبادرة الصينية مكنت من ضرب عصفورين بحجر واحد، فقد أعربت كل حكومات المنطقة عن امتنانها للصين، خصوصا أن هذه البلدان تعاني كثيرا في مواجهة الفيروس المستجد، خاصة بعد أن أعلنت منظمة الصحة العالمية، أواخر شهر ماي الماضي، أن المنطقة باتت تشكل بؤرة جديدة للوباء المستجد.

هنا يمكن أن نعتبر أن «دبلوماسية الأقنعة» التي اعتمدتها الصين، جعلتها تتبوأ مكانة متميزة داخل المنطقة، خصوصا في صراعها الجيوسياسي والاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية حول موقع الزعامة في أمريكا اللاتينية. ونذكر في هذا السياق مثلا أن فنزويلا تلقت المساعدات الصينية مباشرة بعد أن رفض صندوق النقد الدولي تقديم قرض طلبته كاراكاس بقيمة 5.000 مليون دولار.

---

[2] - Pandemia por Covid-19 podría generar una recesión mayor a la del 2008, según FMI y Banco Mundial , 24 مارس 2020، انظر الرابط التالي: https://www.france24.com/es/20200324-covid19-recesion-fmi-banco-mundial

[3] - حسب تصريحات لكل من وزير الخارجية الفرنسي ونظيره البريطاني،20 أبريل 2020، انظر الرابط التالي: https://elpais.com/internacional/2020-04-20/el-reino-unido-y-francia-encabezan-un-endurecimiento-del-tono-europeo-hacia-china.html

ثانيا- الظرفية الخاصة التي ساعدت الصين على دعم حضورها في أمريكا اللاتينية

1. النموذج الصيني للتصدي المبكر لكوفيد - 19

لقد تمكنت الصين من التحكم في انتشار عدوى فيروس كورونا المستجد في وقت لا تزال فيه بلدان العالم تحصي الوفيات اليومية بالمئات والإصابات بالآلاف. وكان السبب راجع لعامل الزمن الذي لعب لصالح الصين، فقد تمكنت البلاد انطلاقا من شهر مارس من احتواء الفيروس، عن طريق الإجراءات الصحية مثل الحجر الصحي وإيقاف الرحلات الجوية مما ساعد على محاصرة رقعة العدوى، وبالتالي التحكم في انتشار الفيروس، مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية التي سجلت ارتفاعا مهولا في عدد الوفيات والمصابين بسبب تماطل الإدارة الأمريكية في اتخاذ إجراءات التصدي للفيروس.

لقد ساعد هذا العامل الحكومة الصينية على توجيه أنظارها نحو الخارج، والتفكير في الضفة المقابلة من المحيط الأطلسي، التي استأثرت باهتمام سياسة بيكين الخارجية خلال العقدين الأخيرين.

2. الأزمة الصحية الاستثنائية في الولايات المتحدة الأمريكية

من بين العوامل الأساسية التي سجلت لصالح الصين خلال هذه الفترة، هي الأزمة الصحية التي تشهدها الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت البؤرة الرئيسية للفيروس حاليا بما يفوق مليوني إصابة مؤكدة، والحالات الجديدة في تزايد مستمر.

لقد سبب الفيروس أزمة صحية عميقة في الولايات المتحدة الأمريكية، أمام النسب الكبيرة من الوفيات التي تقع وسط الفئات الهشة من المجتمع، على الخصوص الأمريكيين من أصل إفريقي

والمهاجرين اللاتينيين. وهذا راجع للنظام الصحي في البلاد، الذي يتركز على تأمينات خاصة ومكلفة، لا تتوفر عليها الفئات الفقيرة من المجتمع، ذلك أن 27% من سكان الولايات المتحدة الأمريكية لا يتوفرون على تأمين صحي. إضافة إلى حوالي 10 ملايين من المهاجرين غير القانونيين الذين يعيشون في البلاد، ولا يتلقون أي رعاية طبية مخافة ترحيلهم من البلاد.

علاوة على ذلك، نشير إلى النسبة المهولة من السكان الذين فقدوا عملهم، ويتعلق الأمر بما يزيد عن 36 مليون شخص[4]، وهو ما سيزيد من تعقد القطاع الصحي، كون أغلب التأمينات الصحية في البلاد تعتبر امتيازات تقدمها الشركات وأرباب العمل لعمالها، ففقدان الشغل يعني لا محالة فقدان التأمين الصحي.

هذه الأزمة الصحية التي سببها فيروس كورونا في الولايات المتحدة الأمريكية، جعلت البلاد تنشغل نسبيا عن جاراتها المجاورة بالجنوب، فأعداد الوفيات المتزايد يوما بعد يوم دفع واشنطن للإنكباب على سبل الخروج من الأزمة، أمام ضغط الشارع الأمريكي.

3. السياسة الأمريكية في مجال الهجرة

خلال تصريحاته اليومية حول تتبع جائحة كوفيد - 19، يهاج الرئيس دونالد ترامب المهاجرين، غالبيتهم من بلدان أمريكا اللاتينية، ويحملهم مسؤولية ارتفاع نسبة البطالة وسط الأمريكيين واتساع رقعة الوباء في البلاد. فمنذ استفحال الأزمة الصحية، قامت الإدارة الأمريكية بتهجير أكثر من 10.000 من المهاجرين غير الشرعيين من أصول لاتينية حسب إحصائيات مكتب الجمارك وحماية الحدود الأمريكي، وتوعدت بتهجير ما مجموعه ثلاثة ملايين في المرحلة المقبلة [5].

[4] - Coronavirus: 33 millones en EU perdieron su empleo en 7 semanas , 7 مارس 2020، انظر الرابط التالي:
https://forbescentroamerica.com/2020/05/07/coronavirus-33-millones-en-eu-perdieron-su-empleo-en-7-semanas/

[5] - https://www.washingtonpost.com/national/trump-administration-has-expelled-10000-migrants-at-the-border-during-coronavirus-outbreak/2020/04/09/b177c534-7a7b-11ea-8cec-530b4044a458_story.html

وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس الأمريكي ومنذ وصوله إلى مقر البيت الأبيض سنة 2017, اتبع سياسة خارجية معادية جدا للعنصر الأجنبي في الولايات المتحدة الأمريكية, خصوصا العنصر اللاتيني الذي يتجاوز 30.7 مليون مهاجر في البلاد, حيث قررت السلطات الأمريكية منذ أواخر عام 2019 إيقاف طلبات اللجوء في وجه المهاجرين اللاتينيين في الحدود الأمريكية المكسيكية.

كما أرسلت الإدارة الأمريكية تعزيزات أمنية مهمة للمكسيك وضغطت على هذه الأخيرة من أجل التصدي لموجة الهجرة التي تعرفها المنطقة في السنوات القليلة الأخيرة, خصوصا على مستوى المثلث الشمالي في أمريكا الوسطى المكون من غواتيمالا والهندوراس والسلفادور, زد إلى ذلك الإجراء المتعلق ببناء جدار حدودي بين الولايات المتحدة والمكسيك الذي كان وعدا التزم به ترامب خلال حملته الانتخابية سنة 2016.

لقد وصل الرئيس الجمهوري إلى البيت الأبيض عن طريق سياسته المناوئة للهجرة والمهاجرين, فمن وراء هذا التعامل العنصري مع الجاليات المهاجرة في البلاد, تسعى إدارته لجذب المناصرين الأمريكيين للتصويت لصالحه خلال الانتخابات الرئاسية التي ستعقد في نوفمبر المقبل. لقد راهن الرئيس ترامب على ورقة الهجرة في الانتخابات المقبلة, وقرر التضحية بالعلاقات مع بلدان أمريكا اللاتينية.

كل هذه العوامل لعبت لصالح الصين, حيث خولت لها فرصة أخرى لتقوية موقعها في المنطقة, مستغلة قوتها الاقتصادية من جهة, والعداء الذي تكنه بعض الدول للولايات المتحدة الأمريكية مثل كوبا وفنزويلا من جهة ثانية.

ثالثا- السياسة الخارجية الصينية نحو أمريكا اللاتينية

بعد تمكنها من غزو السوق الإفريقية وتبوئها مقعد الريادة كأول شريك تجاري لإفريقيا متفوقة بذلك عن الولايات المتحدة الأمريكية, تسعى الصين لتحقيق نفس المبتغى على مستوى أمريكا اللاتينية. ومنذ انطلاق الألفية الجديدة, سطرت الحكومة الصينية سياسة خارجية ذات أبعاد اقتصادية محضة, وحددت هدفها في منطقة أمريكا اللاتينية[6] .

1. سياسة التقارب مع أمريكا اللاتينية

يكشف تاريخ السياسة الخارجية الصينية أنها مرت بمرحلتين مختلفتين, مرحلة أولى قادها الزعيم الأسبق ماو تسي تونج منذ نجاح الثورة الصينية (1949) إلى حدود سبعينات القرن الماضي, وتبنت خلالها الصين سياسة الانغلاق والانعزال, خصوصا بسبب العقوبات الاقتصادية السياسية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية, والتي كان سببها التوجه الاشتراكي الشيوعي للبلاد. ومن جهة ثانية, نجد المرحلة التي قادها دينج شياو بينج منذ منتصف السبعينات, تبنى خلالها سياسة اقتصادية منفتحة نحو الاستثمارات الخارجية بغض النظر عن التوجهات الإيديولوجية [7] .

أول تقارب للحكومة الصينية نحو منطقة أمريكا اللاتينية كان عن طريق الرئيس الأسبق هو جين تاو, الذي قام بزيارة لعدد من بلدان المنطقة سنة 2004 على هامش الدورة 12 لزعماء منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC), حيث أجرى اجتماعات مع رؤساء أهم بلدان المنطقة (البرازيل والأرجنتين والشيلي) توجت بإعلان شراكات استراتيجية ثنائية وشاملة [8] .

[6] - Gisela Brito, la Política Exterior de China hacia América Latina y el Caribe en el siglo XXI. Imaginarios y representaciones geopolíticas, Junio 2018, Universidad Complutense de Madrid, pp 79-80.

[7] - Gisela Brito, Ídem.

[8] - Diana Patricia Mendoza Curas, El Alcance y Performance de la Asociación Estratégica Integral entre El Perú y China, Universidad Nacional Mayor de San Marcos, 2013, pp. 2-4.

عملت الصين على إعطاء منطقة أمريكا اللاتينية مكانة رئيسية منذ بداية القرن 21, فقد قام التلفزيون المركزي الصيني سنة 2004 بإنشاء قناة تلفزيونية ناطقة باللغة الإسبانية متخصصة في البرامج الإخبارية السياسية والاقتصادية, إضافة إلى برامج ذات بعد اجتماعي تسعى للتلاقح الثقافي والتعريف بالثقافة الصينية داخل المجتمعات اللاتينية [9] .

قامت بلدان أمريكا اللاتينية من جهتها بعدة خطوات للتقارب مع الصين, نذكر منها قرار بلدان أمريكا الجنوبية بالتصويت لصالح حكومة بيكين في صراعها الدبلوماسي مع تايوان (الجزيرة التي تطالب الصين بسيادتها عليها منذ سنة 1949) خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر عام 1971. وفي نفس العام كذلك قامت بلدان مثل البيرو بإقامة علاقات دبلوماسية مع الصين على حساب قطع علاقاتها مع حكومة تايوان [10] .

لطالما كانت منطقة أمريكا اللاتينية مسرحا للصراع الدبلوماسي بين الصين وتايوان, لكن يبدو أن بيكين كسبت الرهان لصالحها بعد أن كسبت أصوات غالبية بلدان المنطقة, وتقلصت بذلك لائحة الدول اللاتينية الموالية لتايوان, والتي لم تعد ضم سوى الهندوراس ونيكاراغوا وغواتيمالا والباراغواي.

وتسعى بيكين لكسب تأييد المعترفين بتايوان عن طريق العديد من الاستثمارات المدرة للدخل مثل مشروع الخط السككي في الهندوراس الذي سيربط بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ, إلى جانب مشروع إنشاء قناة بين المحيطين في نيكاراغوا من شأنها منافسة قناة بنما,

[9] - La Introducción del Canal CCTV-E, 30/09/2007, consulte el enlace http://www.cctv.com/espanol/20070930/106006.shtml
[10] - Diana Patricia Mendoza Curas, 2013, Op. Cit., P. 5

فيما تنظر واشنطن لكلا المشروعين بنوع من القلق، كونهما سيفسحان المجال للصين لتعزيز تموقعها في منطقة أمريكا الوسطى، التي تعتبر تاريخيا فنائها الخلفي نظرا لموقعها الجغرافي القريب والحساس من الولايات المتحدة.

2. الزيارات الرسمية إلى منطقة أمريكا اللاتينية

تعتبر الزيارات الرسمية نحو بلدان المنطقة من بين المؤشرات الرئيسية التي توضح المكانة التي تحظى بها منطقة أمريكا اللاتينية في أجندة السياسة الخارجية الصينية، فالرئيس الصيني الحالي شي جين بينغ، منذ وصوله إلى الرئاسة سنة 2013، قام بخمس جولات رسمية قادته إلى 12 دولة في المنطقة، ليصبح أول رئيس صيني يقوم بهذا العدد الكبير من الزيارات إلى بلدان أمريكا اللاتينية [11] .

هذه الزيارات المكثفة نحو بلدان المنطقة كانت لها أهداف أهمها تمتين العلاقات الدبلوماسية في أفق تعزيز العلاقات الاقتصادية التجارية. فالحكومة الصينية تعتبر أن تقاربها من بلدان المنطقة يدخل في إطار التعاون جنوب-جنوب الذي أطلقته الصين تجاه دول العالم الثالث.

خلال الاجتماع الأول لملتقى الصين- مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي الذي انعقد في بيكين سنة 2015، سطرت الحكومة الصينية ونظيراتها اللاتينية على برنامج للتعاون يتركز على التجارة والاستثمار والتمويل المالي، ويستهدف قطاعات حيوية مثل الطاقة والموارد الطبيعية والبنية التحتية. وقد عملت الصين على تعزيز البرنامج التعاوني خلال جلسات الملتقى في نسخته الثانية التي نظمت سنة 2018 بالعاصمة الشيلية سنتياغو [12] .

[11] - las visitas del presidente chino a América Latina según los expertos latinoamericanos, 24/11/2018, Xinhua Español, consulte elenlacehttp://spanish.xinhuanet.com/2018-11/24/c_137627770.htm

[12] -Diana Patricia Mendoza Curas, Op. Cit.

لطالما اعتبرت الصين نفسها بلدا سائرا في طريق النمو, ذو نزعة اشتراكية مميزة يعمل على تشجيع التعاون جنوب-جنوب لدول العالم الثالث, فالسياسة الخارجة لبيكين تعتبر أن الدول السائرة في طريق النمو لا يجب أن تخضع لأهداف وسلطة الدول العظمى [13] . وقد أشار الرئيس الصيني لهذا التعاون خلال القمة 11 لمجموعة الدول الصاعدة (BRICS) سنة 2019 في البرازيل, حين دافع عن التعددية وتوسيع أصوات البلدان الصاعدة في الشؤون الدولية, داعيا إلى تكتل اقتصاد الدول النامية من أجل مصلحة الجميع.

3. تطور المبادلات التجارية بين الجانبين

يشهد الاقتصاد الصيني منذ عقد الثمانينات تطورا مثيرا على مستوى الناتج المحلي الإجمالي للبلاد الذي بلغ 10% كمتوسط سنوي بفضل السياسة الاقتصادية المتركزة على التصدير وتشجيع الاستثمارات داخل وخارج البلاد, أضف إلى ذلك تجاوز الإيديولوجيات السياسية من أجل ربط علاقات ثنائية مع اقتصاديات العالم بما فيها بلدان أمريكا اللاتينية [14] .

الصين التي تعتبر حاليا ثاني قوة اقتصادية في العالم والمرشحة لتصبح أول قوة بحلول 2030 [15] , تسعى منذ بداية الألفية الجديدة للتوغل في أسواق أمريكا اللاتينية من خلال تشجيع الاستثمارات في المنطقة.

فقد ارتفع التبادل التجاري بين الطرفين بنسبة 27% سنويا منذ بداية الألفية إلى 2013, قبل أن تبلغ ما مجموعه 266 ألف مليون دولار سنة 2017, لتتجاوز سقف 300.000 مليون دولار سنة 2018 [16] . ومن

[13] -Diana Patricia Mendoza Curas, Op. Cit..

[14] - Jacopo Timini y Ayman El-Dahrawy Sánchez-Albornoz, El impacto de China sobre América Latina: los canales comerciales y de inversión extranjera directa, Boletín Económico, 17 de mayo 2019, Artículos Analíticos, Banco de España, pp. 1.

[15] - مركز الدراسات الصينية المكسيكية, التابع للجامعة الوطنية المستقلة في المكسيك, 28 فبراير 2018, انظر الرابط التالي:
http://spanish.xinhuanet.com/2018-02/28/c_137004944.htm

[16] - أليسيا بارسينا, المديرة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي (CEPAL), 05 فبراير 2018, انظر الرابط التالي:
http://www.logisticamx.enfasis.com/notas/79903-aumenta-comercio-china-y-america-latina-y-el-caribe

المنتظر أن يواصل هذا المنحى التصاعدي خلال السنوات المقبلة, فقد سطرت الحكومة الصينية أهدافها في هذا السياق ووقعت سنة 2015 على برنامج للتعاون مع مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكارايب (CELAC) لبلوغ تبادل تجاري بنسبة تفوق 500.000 مليون دولار مطلع 2025 [17] .

جدير بالذكر أن الصين وقعت على اتفاقيات للتجارة الحرة مع البيرو والشيلي وكوستاريكا, وتتفاوض حاليا لتوقيع اتفاقية مماثلة مع كولومبيا وتجمع الميركوسور. وقد ساعدت هذه الاتفاقيات على الدفع بعجلة التبادل التجاري للصين مع دول المنطقة, حيث انتقلت المبادلات التجارية مع كوستاريكا التي وقعت معها على اتفاقية للتجارة الحرة سنة 2011 من 1483.5 مليون دولار سنة 2012 إلى 2128.6 مليون دولار سنة 2016.

بينما ارتفع التبادل التجاري للصين مع الشيلي ليسجل فائضا تجاريا وصل إلى 4020 مليون دولار, أما البيرو, التي وقعت على الاتفاقية مع الصين سنة 2010, فقد ارتفعت مبادلاتها التجارية بنسبة 22% بين 2016 و2017 مسجلة 20.442 مليون دولار [18] .

ويمكن القول أنه خلال العقدين الأخيرين, حقق الاقتصاد الصيني قفزة مهمة بتحوله من شريك تجاري هامشي لدول أمريكا اللاتينية, أمام هيمنة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي, إلى شريك تجاري ذي ثقل كبير مع أكبر اقتصادات المنطقة. فقد أصبحت بكين الشريك التجاري الأول للبرازيل والبيرو والشيلي, الشريك التجاري الثاني بالنسبة للأرجنتين.

وتجدر الإشارة إلى أن الصادرات اللاتينية نحو الصين تتكون أساسا من مواد أولية بنسبة تفوق 80%, بينما تقوم باستيراد المواد المصنعة

[17] - حسب معطيات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكارايب (CEPAL).

[18] - ¿ Cuáles países de América Latina tienen tratados de libre comercio con China? ,
20 غشت 2018, انظر الرابط التالي:
https://holachina.lat/2018/08/20/cuales-paises-de-america-latina-tienen-tratados-de-libre-comercio-con-china/

من الصين، كما يعرف الميزان التجاري للدول اللاتينية عجزا مستمرا لفائدة الصين [19] .

ومن شأن الأزمة الاقتصادية الراهنة التي تصاحب فيروز كورونا أن تؤثر كثيرا على اقتصاديات المنطقة، حيث أن الركود الاقتصادي العالمي وتوقف سوق التصدير سيؤثر على قيمة المواد الأولية داخل السوق الدولي، وهو ما ينذر بتراجع كبير للاقتصاد اللاتيني المعتمد على تصدير المواد الأولية [20] .

4. الاستثمارات الصينية في أمريكا اللاتينية

عززت الصين استثماراتها في منطقة أمريكا اللاتينية بشكل ملفت خلال العقدين الأخيرين، فقد أصبحت ثالث أكبر مستثمر في المنطقة بعد الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، ولو يعد بلوغها المركز الأول سوى مسألة وقت فحسب بالنظر للمكانة المهمة التي يحظى بها قطاع الاستثمار داخل أجندة السياسة الخارجية الصينية، فالحكومة الصينية الحالية وضعت قيمة استثمارية في المنطقة تصل 250.000 مليون دولار خلال السنوات القليلة المقبلة [21] .

دول أمريكا للاتينية الأكثر مديونية تجاه الصين خلال سنة 2019	
الدولة	قيمة الدين
فنزويلا	67.200 مليون دولار
البرازيل	28.900 مليون دولار
الإكوادور	18.400 مليون دولار
الأرجنتين	16.900 مليون دولار
بوليفيا	2.500 مليون دولار
المصدر: Centro de Estudios dialogo Interamericano	

[19] - José Luis León Manríquez, China – América Latina: una relación económica diferenciada, Revista Nueva Sociedad, Tema Centra, Numero 203, Mayo 2006.

[20] - معطيات صرحت بها رئيسة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكارايب.

[21] - تصريح للرئيس الصيني، شي جين بينغ، خلال افتتاح أشغال الاجتماع الصين- مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكرايبب، سنة 2015، انظر الرابط التالي: https://www.elpais.com.uy/informacion/china-invertira-us-millones-anos-america-latina.html

إن القروض التي تقدمها الحكومة الصينية لبلدان أمريكا اللاتينية، بحكم أن غالبيتها ما تسدد عن طريق الاستثمار في الموارد الطبيعية للبلدان أو الحصول على عروض لاستخراج المعادن النفيسة في المنطقة، تجعل الصين حاضرة بقوة داخل السوق اللاتينية، فالبلد يتوفر على رأسمال قوي داخل غالبية القطاعات الاقتصادية الحساسة في المنطقة.

فبالنسبة للأرجنتين مثلا، يحوز الرأسمال الصيني لنسبة 50% من منجم بيلاديرو، أكبر منجم للذهب في الأرجنتين، والذي يصدر ما قيمته 600 مليون دولار في السنة، كما تتوفر الصين على أكثر من 10.000 متجر للتسوق في البلاد، وتتوفر الصين على خمس شركات للصيد متركزة في ميناء مدينة مار ديلا بلاتا المشهورة بتجارة الأسماك.

ويبقى قطاع البنية التحتية حاضرا بقوة في الأجندة الصينية، نظرا للعجز الذي تعرفه بوينس أيرس في هذا المجال، ويمكن أن نذكر مشروع إنجاز سدي كوندور كليف ولا بارانكوزا برأسمال صيني كلي، لتوليد الكهرباء بالطاقة المائية، أو مشروع إنشاء رابع محطة للطاقة النووية في البلاد بنسبة 5%8 من الرأسمال الصيني وهو مشروع من شأنه أن يعزز مكانة بكين في تصدير الطاقة النووية.

تعرف البرازيل كذلك حضورا قويا للاستثمارات الصينية، بعد أن تمكنت الشركة الصينية للبتروكيماويات سبنوبيك من شراء 40% من أسهم شركة البيترول البرازيلية ريبسول بقيمة 7.100 مليون دولار. كما قامت سبنوبيك بشراء 30% من شركة البترول البرتغالية كالب إينيرجي، التي تتوفر على فرع لها في البرازيل [22] .

[22] - Firma china compra el 40% del Repsol Brasil, 01/10/2010.

البيرو من جهتها تعرف حضورا بارزا للرأسمال الصيني، حيث تحوز الشركات الصينية 20% من الاستثمارات في قطاع المعادن في البلاد وخصوصا النحاس والحديد، بعد أن تمكنت الشركة الصينية شينالكو من الحصول على مشروع منجم النحاس طوروموشو البيروفي، حيث تستثمر ما قيمته 1.350 مليون دولار [23] .

جدير بالذكر أن غالبية الشركات التي تستخرج المعادن في البيرو أصبحت صينية، خصوصا خلال العقد الأخير بعد التوقيع على اتفاقية للتبادل الحر بين البلدين. ومن المرتقب أن تستثمر الحكومة الصينية ما قيمته 10.000 مليون دولار في قطاعات البنية التحتية والمعادن خلال الثلاث سنوات المقبلة، حسب ما صرح به السفير الصيني في البيرو سنة 2018.

لقد أصبحت الشركات الصينية في الوقت الحالي متواجدة في جل القطاعات المدرة للدخل داخل غالبية بلدان أمريكا اللاتينية، فباستثناء المكسيك التي تبقى على الولايات المتحدة الأمريكية كشريك اقتصادي متميز، صارت الصين فاعلا تجاريا لا محيد عنه.

وتستأثر دول أمريكا الوسطى كذلك باهتمام الحكومة الصينية، باعتبار موقعها الجغرافي المجاور للولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعمل الصين على تعزيز مكانتها في تلك المنطقة من أجل منافسة الهيمنة الأمريكية. فقد وقعت شركة HKND الصينية سنة 2013 على صفقة بقيمة 50.000 مليون دولار، من أجل مشروع بناء قناة بحرية تربط بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادي في نيكاراغوا.

23 - Ministerio peruano de Energía y Minas, Instituto de ingenieros de minas del Perú..

كما شرعت الصين أوائل سنة 2019 في مشروع توسيع الطريق السيار رقم 32 في كوستاريكا, الذي يمتد على 107 كيلومترات ويربط بين أكبر ميناءين في البلاد وهما ليمون وموين, من إنجاز شركة البناء الصيني(CHEC), ومن المقرر أن ينتهي المشروع في مارس سنة 2021, بعد أن طلبت الشركة في شهر مارس المنصرم تمديد تاريخ تسليم المشروع في إطار إجراءات سلامة العمال في ظل تداعيات كوفيد- 19 [24] . وكانت شركة البناء الصينية المذكورة قد حصلت على الصفقة أوائل سنة 2014 بغلاف مالي يبلغ 395.7 مليون دولار عن طريق قرض من بنك الصادرات والواردات الصيني (Eximbank) لحكومة كوستاريكا, وكما هو معلوم يشترط في مثل هذه القروض أن يتم إنجاز المشاريع من طرف شركات وتقنيات صينية [25] .

كما شهدت نهاية سنة 2018 توقيع واحد من كبرى مشاريع البنية التحتية في بانما, ويتعلق الأمر بمشروع بناء القنطرة الرابعة فوق قناة بانما الذي فاز ت به شركتين صينيتين (Chinas Communications Construc-tion Company LTD و China Harbour Engineering Company), مقابل غلاف مالي يبلغ 1.420 مليون دولار. وجدير بالذكر أن الحكومة البانمية قررت تسليم المشروع للشركتين الصينيتين, غداة الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني للبلاد خلال نفس السنة 2018 [26].

تعرف السلفادور هي الأخرى نشاطا للاستثمارات الصينية منذ أن قررت سان سلفادور إقامة علاقات دبلوماسية مع بكين سنة 2018 على

[24] - Ruta de Limón estaría lista en Marzo de 2021, Consejo Nacional de Vialidad (Conavi), CentralAméricaData, Información
[25] - Informe de Avance Proyecto: Rehabilitación y ampliación a 4 (cuatro) carriles de la Ruta Nacional No. 32, sección: intersección con la Ruta Nacional No. 4-Limón, Consejo Nacional de Vialidad (CONAVI), Gobierno de Costa Rica, Unidad Ejecutora- Ruta Nacional No. 32, 8 de Octubre 2018, pp. 5-7
[26] - Panamá y consorcio chino firman un contrato para cuarto puente sobre el Canal de Panamá, 10/11/2018diario catalán La Vanguardia

حساب قطعها مع التايوان [27] . فقد قررت حكومة بكين دعم إنشاء ستة مشاريع بنيوية, نذكر منها مكتبة وطنية جديدة ومركب رياضي, إضافة إلى مشروع Surf City, الذي من شأنه أن يشجع السياحة في البلاد, وتدخل هذه المشاريع الستة في إطار هبات صينية لجمهورية السلفادور [28] .

ومن جهة أخرى, قامت الحكومة الصينية سنة 2012 بإلغاء 6.000 مليون دولار من قروضها نحو كوبا, مما دفع بعجلة العلاقات الثنائية بين البلدين, وفي المقابل وقع الطرفان على مجموعة من عقود البناء في مجال البنية التحتية. وقدمت الصين لجمهورية الدومينيكان حزمة من الاستثمارات بقيمه 41.000 مليون دولار سنة 2018 كانت سببا مباشرا لسحب اعترافها بتايوان [29].

إن أهمية أمريكا الوسطى بالنسبة للصين لا تكمن في استخراج المواد الأولية والمعادن, كما هو حال بالنسبة لأمريكا الجنوبية, بل في موقعها الجيوسياسي القريب من السوق الأمريكية والرابط بين المحيطين الهادي والأطلسي. وتسعى الصين إلى تشجيع مشاريع البنية التحتية في المنطقة لاستغلال هذا المعطى الجغرافي [30] .

هذا الارتباط الاقتصادي بالصين يتجلى أيضا في ضمان تزويد سوق الصين الداخلية بالمواد الأولية, فقد قامت الصين مثلا بتوقيع اتفاقية مع الحكومة الإكوادورية تلتزم بموجبها هذه الأخيرة بتصدير ما يقارب نصف إنتاجها من البترول إلى الصين, كما تصدر الأرجنتين للصين 88% من صادراتها من الصوجا, و 12% من مجمل صادراتها من الأسماك, و50% من

27 - Ulises Granados y Xóchitl Antonia Rodríguez, Avance de China en Centroamérica: Oportunidades y obstáculos, Working Paper Series (WPS), REDCAEM, Eje Política y Relaciones Internacionales, N°14, Enero 2020, pp. 9-10.

28 - حسب مصادر تابعة للسفارة الصينية في السلفادور, سنة 2018

29 - República Dominicana rompe sus relaciones con Taiwán y las establece con China, 1 de mayo de 2018, diario el País

30 - Nery Chaves García, La China continental en Centroamérica, Análisis Político, Centro estratégico Latinoamericano de Geopolítica 22 de Mayo de 2019.

صادراتها من اللحوم [31] . ومقارنة بسنة 2017 ارتفعت الصادرات البرازيلية نحو الصين خلال سنة 2018 ب 32% والإكوادورية ب 87,4%والكولومبية ب 80,8% [32] .

وفي المقابل تستفيد بلدان أمريكا اللاتينية كثيرا من هذه العلاقة الاستراتيجية مع الصين لعدة أسباب, أولها اعتبار السوق الصينية وجهة لتسويق منتجاتها, حيث أن أكثر من 80% من صادرات منطقة أمريكا اللاتينية من منتجات فلاحية ومواد أولية توجه للسوق الصينية.

ومن جهة ثانية, تعتبر الموارد المالية والاقتصادية للصين فرصة لدول أمريكا اللاتينية من أجل تمويل مشاريع استثمارية ضخمة من أجل تقوية البنيات التحتية المتردية خصوصا على مستوى الطرق والموانئ والسدود.

كما أصبحت الصين مصدرا مهما للحصول على القروض المالية بالنسبة لدول المنطقة, كمقرض مهم بديل عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذان يفرضان على الدول سياسات تقشفية قاسية مقابل قروضها.

خاتمة

ويمكن القول في الأخير, أن الحكومة الصينية نجحت في تقديم نفسها كبلد سائر في طور النمو, يطمح لنسج روابط اقتصادية في إطار علاقات أفقية وفق مبدأ تعاوني متساوي الأهداف, وهو معيار لا تتوفر عليه الولايات المتحدة الأمريكية, التي تكرس مبدأ العلاقات العمودية التي تحمل في طياتها أطماعا اقتصادية للبلدان المتقدمة على حساب بلدان العالم الثالث.

[31] - تصريحات للمستشار الأرجنتيني السابق, في الشؤون الفلاحية, لدى الإتحاد الأوربي, كوستافو إديكوراس, حول العلاقات الصينية الأرجنتينية.

[32] - حسب تقرير أنجزه بنك التنمية للبلدان الأمريكية (BID) 2018, 10 يناير 2019, انظر الرابط التالي:
https://www.iadb.org/es/noticias/suben-exportaciones-de-america-latina-y-el-caribe-pero-un-ritmo-menor

كما استغلت الصين كذلك السياسة الخارجية الأمريكية الحالية المعادية للهجرة اللاتينية. فبعد التقارب الذي كانت قد شهدته العلاقات بين واشنطن وأمريكا اللاتينية خلال فترة حكم الحزب الديمقراطي، جاء الدور على الحزب الجمهوري ليخلق تباعدا سياسيا ملموسا مع جل بلدان المنطقة، خصوصا في ظل رئيس مثير للجدل في خطاباته وسياساته، وهو ما يعمق حركة المد والجزر المستمر في العلاقات بين واشنطن وأمريكا اللاتينية حسب اللون الحزبي للرئيس الأمريكي المنتخب.

إن التقدم الاقتصادي الذي تشهده حاليا الصين على حساب الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة أمريكا اللاتينية، كان بفضل سياستها الخارجية وبفضل اللامبالاة التي تعاملت بها الإدارة الأمريكية الحالية تجاه المنطقة، خصوصا مع بلدان أمريكا الوسطى، فقد قرر الرئيس دونالد ترامب تقليص نسبة المساعدات السنوية الأمريكية للمنطقة إلى 460 مليون دولار، مقارنة مع 655 مليون دولار خلال سنة 2017. فإذا كان الرئيس الأسبق، باراك أوباما، يشجع مشاريعا تنموية بعيدة المدى لخلق فرص الشغل وتحسين ظروف العيش لسكان المنطقة، فإن الرئيس الحالي يقتصر على مشاريع ظرفية كمحاربة الجريمة والاتجار بالمخدرات ومكافحة الهجرة [33] ، فهل ستواصل بيكين بسط نفوذها داخل منطقة أمريكا اللاتينية أم أن الرئيس الأمريكي القادم سيقطع الطريق أمامها ويعيد تموقع واشنطن في فنائها الخلفي.

[33] - Ulises Granados y Xóchitl Antonia Rodríguez, Op. Cit. p7.